SWASIAH

سواسية

دراسة وتقرير
"شرعنة الجريمة"

تقرير

فيما يتعلق بالإنتخابات الرئاسية في سوريا
و محاولة شرعنة الجريمة
انها جريمة العصر
التي راح ضحيتها شعب بأكمله
و اقترفها سفاح دولي واحد
تسترت عليه دول عظمى

صادر عن

المنظمة السورية لحقوق الإنسان " سواسية "

اهداء

لبعض سياسيي الصدفة الذين كشفت تصريحاتهم الصحفية
في اعقاب الانتخابات الرئاسية ,
انهم لا يعرفون شيئا عن تاريخ الشرعية في سوريا .
اليهم جميعا نهدي هذا الجهد المتواضع

توطئة

لماذا انتفض السوريين

ما هي الأسباب الكامنة وراء ثورة الكرامة في سوريا

لماذا ضحى الشعب السوري بكل هذه الدماء من أجل الحرية

هل ما حدث في سوريا هو مجرد امتداد لثورات الربيع العربي

أم أن لدى السوريين من القهر المكبوت ما حملهم على تقديم كل هذه التضحيات

و ما هو السر الكامن وراء الموقف الدولي المتواطئ

ما هو الدور الذي تلعبه اسرائيل من وراء الكواليس

و هل ساهم هذا الدور في شيوع و تعميم الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان في سوريا

لماذا تحولت دمشق إلى أكبر واحة للإفلات من العقاب في العالم

و ما علاقة ذلك بالموقف التواطئي الدولي على حق السوريين بالعيش الكريم

لماذا هذا الاصرار الدولي على أن تبقى الأغلبية السنية في سوريا أقلية سياسيا

وما هي الحقائق التي كشفتها ثورة الكرامة في سوريا على المستوى الإقليمي و الدولي

هذا ما تحاول المنظمة السورية لحقوق الإنسان تسليط الضوء عليه في هذه العجالة

خلفيات الموضوع:

تزامن ما وصف بالإنتخابات الرئاسية في سوريا بإختتام قمة السبعة الكبار الذين يقررون مصير العالم في بروكسل و الذين كان على رأس أولوياتهم أوكرانيا و تأمين الطاقة لها و الاعتراف بانتخاباتها الرئاسية و طرد الجنود الروس من حدودها و الضغط على الانفصاليين الموالين لروسيا في شرقها لفرض الاستسلام عليهم و تكثيف العقوبات على قادة الكريملين لمنعهم من انتهاك سيادة أوكرانيا أو تهديد وحدة أراضيها مع إدانة واضحة لضم اقليم القرن باعتباره سببا لزعزعة الأمن والاستقرار الدولي ..... بمعنى أن الدول السبعة الكبار كانت قد ألقت بكامل ثقلها للوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني لتأمين مستقبل أفضل لأبنائه ضاربين عرض الحائط بروسيا و بمجلس الأمن الدولي و بالأمم المتحدة و ذلك وفاءا من الدول السبع " **أقطاب الديمقراطية و حقوق الإنسان** " لدماء السبعين ضحية التي بذلها الشعب الأوكراني في سبيل الحرية .

بالمقابل فقد كان في ذيل اهتمامات المؤتمرين مصير و تضحيات الشعب السوري اليتيم الذي ضحى حتى تاريخه بأكثر من مليون ضحية ما بين قتيل و جريح هذا عدا عن المئات الالاف ما بين معتقل ومختفي بالإضافة لأكثر من عشرة ملايين ما بين نازح داخلي و خارجي عدا عن دمار شامل لأكثر من ٦٠٪ من كامل البنية التحتية السورية.

لقد بات من الواضح أن الشعب السوري لا يحتل مرتبة متقدمة في قائمة أسعار الدم الدولية ..... فقد اكتفى المُؤتمرين بوصف الانتخابات التي أجراها وريث السلطة " **الأسد الإبن** " بأنها مزورة و ندّدوا بوحشية النظام السوري و أدانوا انتهاكات حقوق الإنسان و القتل العشوائي الجماعي بالقصف الجوي و المدفعي و شدّدوا على ضرورة المحاسبة مع الإشارة لدور الجماعات المتطرّفة و ضرورة تكثيف العمل لوقف التهديد الناجم عن توجه المحاربين الأجانب للقتال في سوريا إلى

جانب الشعب السوري و الذين لا يتجاوز عددهم وفق لأكثر التقديرات تشاؤما / ١١ / ألف مقاتل ..... مع التجاهل الكامل لدور المليشيات الشيعية الطائفية المدربة على يد الحرس الثوري الايراني و التي تجاوز عدد مقاتليها وفقا لبعض التقديرات / ١٥٠ / ألف مقاتل..... و فيما يتعلق بمواجهة هذا الواقع فمازال التواري خلف الموقف الروسي في مجلس الأمن الدولي سيد الموقف.

و في نهاية اجتماع القادة الكبار وجّه الرئيس الفرنسي الدعوة للرئيس الروسي لحضور احتفالات الذكرى السبعين لإنزال قوات الحلفاء على شواطئ النورماندي الفرنسية و التي بعدها خطّ المنتصرون في الحرب العالمية الثانية العدالة الدولية بأيديهم و بطريقة أفضت بعد سبعين سنة من إنزال النورماندي لجميع المآسي و العذابات التي تعيشها الشعوب المسحوقة و على رأسها الشعب السوري اليتيم .

مع العلم أن العرب و المسلمين كانوا أول الشعوب التي وقفت إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى و من ثم الحرب العاليمة الثانية و هم أول من قاتل دول المحور بما فيها تركيا المسلمة ، إلا أنهم لم يحصدوا في نهاية المطاف سوى الغدر و التآمر على مستقبل أطفالهم.

و قد كان لدول الطوق الاسرائيلي النصيب الاكبر من الغدر و الخذلان لا سيما السوريين الذين انعكست إنتصارات الحلفاء في الحرب العالمية على مستقبلهم بطريقة كارثية .

فقد فصلت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ميثاق الأمم المتحدة على مقاس انتصاراتها بحيث اغتصبت العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي بدون انتخاب واصبحت تتحكم بمصير أكثر من / ١٩٠ / دولة في هذا العالم.

وفي مرحلة لاحقة تبنى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي سرا النظريات اليمينية المتطرفة لاسرائيل فيما يتعلق بدول جوارها و التي تقوم على ان " **الديمقراطية ليست للعرب..... العرب لا يستحقون صندوق الإقتراع و إنما رغيف**

الخبز..... و أي صندوق انتخاب في دول الجوار الاسرائيلي سيؤدي حتما إلى وصول الاسلاميين للحكم و هو ما يشكل خطرا على مستقبل اسرائيل..... و أنه يجب فرض حكم القلة أو حكم العسكر أو الاثنين معا على شعوب الدول المحيطة باسرائيل ... و أنه يجب أن تبقى الأكثرية في سوريا أقلية سياسيا ....الى ما هنالك من هذه النظريات العنصرية التي تعج بها وسائل الاعلام الاسرائيلية " .

و التي ترجمتها الدول العظمى على أرض الواقع تواطئا و تأمرا مع نظام فاشي عسكري مستبد كالنظام السوري في مواجهة إرادة الحرية و الكرامة لدى الشعب السوري اليتيم .

لقد بدأت مأساة شعوب المنطقة من دمشق في مارس عام ١٩٤٩ , مع أول انقلاب عسكري عرفه الشرق الأوسط كان فاتحة الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية و بداية هيمنة العسكر على الحياة السياسية.

ومع الأسف فقد تم تمويل هذا الانقلاب العسكري والاعداد له في السفارة الأمريكية بدمشق و بعدها دخلت سوريا في نفق الصراع على السلطة ما بين الشرعية الدستورية والقانونية التي شكلت الطبقة الوسطى المثقفة حاضنتها الرئيسية من جهة، و الشرعية الثورية التي فرضها العسكر بقوة السلاح والغلبة والهمجية من جهة اخرى .

حتى استتب الحكم للعسكر بإنقلاب الثامن من آذار ١٩٦٣ و الذي انتهى به المطاف لحكم القلة في سوريا و تنصيب حافظ الأسد وأولاده من بعده تحت شعار **"الأسد أو نحرق البلد"** .

بمجرد استيلاء العسكر على السلطة في سوريا عملوا على أكثر من نطاق :

الأول : ترسانة قانونية مكبلة للحريات

فرض وا ترسانة هائلة من القوانين و التشريعات القمعية وصولا للدساتير التي أعطت الحاكم الفرد سلطات مطلقة لا سابق لها في تاريخ البشرية بجبروتها و تفردها و تغولها على الحريات العامة و حقوق الإنسان تحت ذريعة **" أن الدولة تبسط نفوذها وسلطاتها...؟؟ "**

بدأ ذلك بفرض حالة الطوارئ صبيحة استيلائهم على السلطة في صبيحة الثامن اذار عام ١٩٦٣ و التي استمرت أكثر من نصف قرن و بعدها جاء المرسوم / ٦ / لعام ١٩٦٤ و الذي يحكم بعقوبة تصل الى الاعدام على كل من يناهض انقلابهم على الشرعية الدستورية والقانونية بالقول أو الفعل أو بأي شكل من الأشكال و الذي مازال ساريا حتى الآن ... و بعدها أنشؤوا إدارات المخابرات المختلفة صاحبة الباع الطويل في الإجرام بحق الناس و التي كانت صور الأحد عشر ألف معتقل التي سربت من فرع واحدفقط (هو فرع للشرطة العسكرية بدمشق) جزءا يسيرا و يكاد لا يذكر من من موروثهم الاجرامي الطويل... بعدها مباشرة جاءت المحاكم الشاذة و الاستثنائية كمحكمة أمن الدولة العليا ذات السيط الشائن في عالم العدالة و محكمة الميدان العسكرية التي كانت تقوم بإعدام / ٦٠٠ / شخص شهريا في الثمانينات بإعتراف وزير الدفاع السوري السابق لمجلة ديرشبيغل الألمانية .... ومحكمة الامن الاقتصادي ذات السمعة الشائنة في تاريخ العدالة المنشأة بقانون رقم \ ٤٦ \ لعام ١٩٧٧ والتي توسع اختصاصها لتشمل جرائم التهريب التي لم يكن يسمح فيها بمحاكمة المتهم طليقا ابدا , والتي بلغ عدد ضحايا مئات الالاف من السوريين إبان مرحلة القبضة الحديدية في الثمانيات و التسعينات في عهد الاسد الاب .... والتي كانت تطبق قانون العقوبات الاقتصادي رقم \ ٣٧ \ لعام ١٩٦٦ والذي جاء في اعقاب استيلاء

العسكر على السلطة والذي جاء بمواده الفضفاضة كالمادة / ١٣ / التي تعاقب بالإعتقال لمدة / ١٥ / سنة على كل من يقاوم النظام الاشتراكي ... ولا يعلم الا الله والراسخون في علوم القمع والتنكيل ماهية ذلك المتهم بمقاومة النظام الاشتراكي والذي من الممكن ان يكون بائع جوال في الطرقات او موظف درجة خامسة في احدى المدارس الفقيرة او اي من بسطاء المجتمع السوري ومساكينهم ....

إن السمة العامة لنصوص مواد ترسانة القوانين المكبلة للحريات هي العبارات المجملة الجزافية والاوصاف الفضفاضة المطاطة والتي كان يتم التوسع في تفسيرها وتؤويلها من قبل قضاة المحاكم الشاذة والاستثنائية بما يؤدي لز اكبر عدد ممكن من الضحايا في دياجير الظلام دونما ذنب يذكر.

و لا ننسى قانون أمن حزب البعث رقم / ٥٢ / لعام ١٩٧٩ و الذي عاقب كل من يعرقل قيام البعث بأداء مهمامه بعقوبة حدها الأدنى خمس سنوات و قد تصل للإعدام إذا اتخذت العرقلة شكلا عنيفا من أي نوع و بهذا حوّل الأسد الأب المجتمع السوري إلى بعثيين "**حاكمين** " يقومون بمهامهم بحد السيف في قيادة الدولة و المجتمع و غير بعثيين **" محكومين "** ينصاعون للأمر و شيئا فشيئا تحول حزب البعث إلى مدرسة لنشر و تعميم ثقافة عبادة الفرد و تمجيد القائد الخالد بالحديد و النار للقانون / ٤٩ / لعام ١٩٨٠ الذي يعاقب بالإعدام على مجرد الانتماء الفكري للإخوان المسلمين ... وصولا للقانون / ١٩ / الصادر في ٢٠١٢/٦/٢٨ على يد الاسد الابن و الذي هو عبارة عن مجموعة نصوص فضفاضة مطاطة تصف الارهاب بحيث لا يستطيع احد ممن يحال الى هذه المحكمة أن ينجو من براثنه .

و لتنفيذ هذه الترسانة القمعية من القوانين المُكبّلة للحريات كان لا بد من تدشين المزيد من المحاكم الشاذة والاستثنائية الملائمة لتضاف لما هو موجود منها كمحكمة امن الدولة العليا المنشأة بالمرسوم رقم \ ٤٧ \ لعام ١٩٦٨ وهي محكمة مختلطة تضم في عضويتها عسكريين ومدنيين ومعفاة من اتباع الاصول القانونية وتصدر احكامها بصفة مبرمة وقطعية

وقد تسببت بفواجع لمئات الاف الاسر السورية على مدى ما يقارب خمسين عاما من قمعها الممنهج للحريات العامة في سوريا وما زالت الفواجع التي تسببت بها هذه المحكمة على مدى خمسين سنة من حكم عائلة الاسد تتكأ على جبين العدالة تحت سمع العالم وبصره و محكمة الامن الاقتصادي رقم \ ٤٦ \ لعام ١٩٧٧الشاذة السالفة الذكر .

و محكمة الميدان العسكرية المنشأة بالمرسوم \ ١٠٩ \ لعام ١٩٦٨ و قد جاءت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ والتي كانت مخصصة لمحاكمة الجنود الفارين أثناء المعارك و الذين ينضمون لصفوف العدو.

و نظرا لخطورة مثل هذه الواقعة ا لجرمية فقد استوجب الأمر إعطاء صلاحيات بموجب القانون المنشاء لهذه المحكمة لصغار الضباط لتشكيل محاكم ميدان عسكرية على الجبهات لمواجهة مثل هذه الحالات النادرة و إصدار قرارات سريعة بالعقوبة التي كثيرا ما تصل للإعدام و تنفيذها ميدانيا على الجنود الخونة .

مع الأسف وجد الأسد الأب في هذه المحكمة ضالته فاستخدمها للقضاء على معارضيه السياسيين مطلع الثمانينات فأصدر المرسوم / ٢٣ / لعام ١٩٨٠ و الذي بموجبه وسّع من صلاحية هذه المحكمة فأصبحت تحاكم عموم الشعب السوري و ليس فقط العسكريين الفارين من أرض المعركة .

من جهته الأسد الإبن و بعد إلغاء محكمة أمن الدولة العليا التي سبق وأنشأها أسلافه العسكر بعد استيلائهم على السلطة عام ١٩٦٣ بأمر من الحاكم العرفي في ذلك الوقت، سارع عام ال ٢٠١٢ لإنشاء محكمة من أعتى و أشنع المحاكم في تاريخ القضاء في العالم ألا و هي محكمة الإرهاب المنشأة بالمرسوم / ٢٢ / لعام ٢٠١٢ و هي محكمة استثنائية مختلطة تضم في عضويتها عسكر و مدنيين يتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية و اختصاصها مطلق بحيث تحاكم العسكر و المدنيين على حد سواء و هي غير مقيدة بالأصول و القانون و غير مضطرة لإصدار أحكام قضائية معللة و مبنية على الأسباب إنما مجرد فقرات حكمية بدون أدلة فيما عدا الضبط الفوري المنظم من قبل المخابرات والذي تنتزع فيه الاعترافات مع نتف

من اللحم والجلد واحيانا العظم الذي ينتزع بالضرب والتعذيب الذي لم يعرف له التاريخ مثيلا .

لطفا : مشاهدة الفيديو التالي الذي يعرض احد حالات التعذيب

يمنح قضاة هذه المحكمة لامثال هذه الضبوط المخابراتية قيمة في الاثبات كمستند للادانة يتجاوز الالواح المقدسة التي لا نقاش فيما جاء فيها.

و لعل أطرف ما في هذه المحكمة أن الأحكام الغيابية و التي تصدر بمواجهة المتهم الفار من وجه العدالة تعتبر مبرمة و قطعية ولا نقاش فيها فيما لو تم إلقاء القبض على المتهم الفار , في حين أن جميع المحاكم في العالم تلغي الحكم الغيابي و تعيد محاكمة المتهم بعد إلقاء القبض عليه .

وللعلم فان الحكم الغيابي يفترض ان يصدر باشد العقوبة المحتملة لانه حكم تهديدي وهو بمثابة اجراء يهدف الى القاء القبض على المتهم ومثوله اما القضاء لاعادة محاكمته واعتبار الحكم الغيابي الذي صدر بحقه وكأنه لم يكن .

في حين ان محكمة الارهاب في سوريا تعتبر الحكم الغيابي التهديدي مبرم وقطعي في حال القاء القبض على المتهم الذي غالبا لا يعلم بوجود حكم غيابي بانتظاره اما محكمة شاذة واستثنائية و جميع اجراءاتها سرية .

و بحسب معلوماتنا فقد تجاوز عدد ضحايا هذه المحكمة مائة و خمسين ألف ضحية حتى نهاية ٢٠١٣ وفقا لأقل التقديرات.

تطبق هذه المحكمة قانون الإرهاب رقم / ١٩ / الصادر في ٢٠١٢ /٦/٢٨ السيء السيط والذكر و الذي هو عبارة عنه مجموعة نصوص عامة وعبارات مجملة واوصاف جرمية جزافية و مطاطة لا يمكن أن ينجو من بين براثنها متهم يحال لمحكمة الارهاب , لأن هذا القانون مفصل على مقاس هذه المحكمة بهدف القمع و القصاص و الايلام و التنكيل بالمعارضين وفرض الهيمة والتسلط السياسي وحكم الفرد على المجتمع .

ف فالإرهاب بموجب هذا القانون هو كل ما يهدف للإخلال بالأمن العام ... و الارهاب هو كل ما يهدف إلى إيجاد حالة

ذعر..... و الارهاب هو كل ما يهدف للإضرار بالبنى التحتية ... و المنظمة الارهابية من الممكن أن تكون مؤلفة من ثلاثة أشخاص فقط.... و تمويل الارهاب هو كل جمع أو امداد حت فى لو كان بالمعلومة أو غيره.. بمعنى **" الإغاثة الطبية للمتظاهرين السلميين تمويل للإرهاب.... و الإغاثة الغذائية للمدن المحاصرة تمويل للإرهاب.... و الناشط الإعلامي تمويل للإرهاب .... إلخ -** "

و بموجب هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة التي قد تصل إلى / ١٥ / سنة على مجرد التهديد الشفوي للحكومة بعمل إرهابي ... ليس هذا فحسب بل يعاقب بالأشغال الشاقة التي قد تصل إلى / ١٥ / سنة على توزيع مطبوعات أو معلومات مخزنة مهما كان شكلها مادامت تصب في خانة دعم الثورة ... وتنزل العقوبة ذاتها على كل من أدار أو حتى استخدم مجرد استخدام موقع إلكتروني لهذا الغرض.....؟

ومن الإضافات الهامة في عالم العدالة في عهد الأسد الإبن توسيع صلاحيات المحاكم الأمنية السرية التي كانت في عهد الأسد الأب تصدر أحكاما ضمن الأقبية الأمنية بعقوبات لمدد قصيرة نسبيا بحسب المعايير الأمنية السورية بناءا على حالة الطوارئ .

في حين أنها اليوم تصدر أحكامها بإعدام الآلاف في الأقبية بالجوع و العطش و التعذيب و هي محاكم سرية و ما ظهر للعالم جليا بالخمس و خمسين ألف صورة المسربة و التي تصور أحد عشر ألف معتقل من فرع الشرطة العسكرية بدمشق وهو احد المراكز الامنية من أصل المئات غيره ليست الا غيض من فيض المجازرالتي تقترفها هذه المحاكم الامنية السرية .

من الضروري التنويه إلى أن أطرف ما في الموضوع أن الإحالة لأي من هذه المحاكم الشاذة السرية منها أم العلنية يتم بقرار من المحقق الذي يتولج أمر التحقيق في القضية ضمن فرع المخابرات و الذي لا يتجاوز مستوى تأهيله العلمي في

أحسن الحالات الثانوية العامة و بعدها تأتي الموافقات الروتينية من رئيس الفرع و من ثم مدير إدارة المخابرات التي يتبع لها.

الأمر الذي افسح المجال واسعا أمام النظام الحاكم بدمشق للإحتفاظ بورقة المعتقلين كأداة للتسلط و التفاوض السياسي بمعنى تكديس أعداد كبيرة من المعتقلين بدون ذنب ليكونوا بمثابة رهائن و بانتظار أي مناسبة أو صفقة لإطلاق سراحهم كما حدث في صفقة التبادل مع المقاتيلين الايرانيين مثلا أو غيرها من صفقات التبادل .... أو كما حدث في أعقاب ما وصف بالانتخابات الرئاسية في سوريا حينما أطلق النظام السوري سراح حوالي ٤٨٠ معتقلا بينهم ٨٠ امرأة من سجون دمشق بالإضافة إلى ٣٢٠ معتقل من سجون حلب بدون عفو عام .

الغريب في الوضع السوري أن تدشين المحاكم الشاذة و الاستثنائية لم يمنع النظام الحاكم من عسكرة القضاء بشكل عام و سلبه الحد الأدنى من الاستقلالية و تحويله إلى أداة للتسلط السياسي بيد سلطة العسكر المُغتصبة للحكم بدمشق و هو ما تولج مهمته حزب البعث الذي تحول لحاضنة لتأهيل القضاة لاسيما البعثيين منهم على طقوس الإذعان و الانصياع و تقديس الحاكم و **هو ما أفرز متحكمين بالقضاء لا حكام بالقانون** ..... واحيانا جباة لا قضاة .....باختصار قضاة لا يختلفون عن العناصر الاجرائية الأمنية التي تصدع بأوامر سادتها ..... و من جهة أخرى فقد كان لتعديل قانون السلطة القضائية بالمرسوم رقم ١٢٤ بتاريخ ١٤ شباط أوخم الأثر على استقلال السلطة القضائية في سوريا بصفة عامة فقد أصبح مجلس القضاء الأعلى الذي يشرف و يتحكم بكل ما له علاقة بالأمور الحياتية والمعاشية للقضاة خاضع مباشرة لأوامر السلطة التنفيذية والأمنية والتي تشرف مباشرة على إفساد مالم يفسد من هذا القطاع الحيوي و هو ما لا نجد مجالا الآن للإستفاضة به .

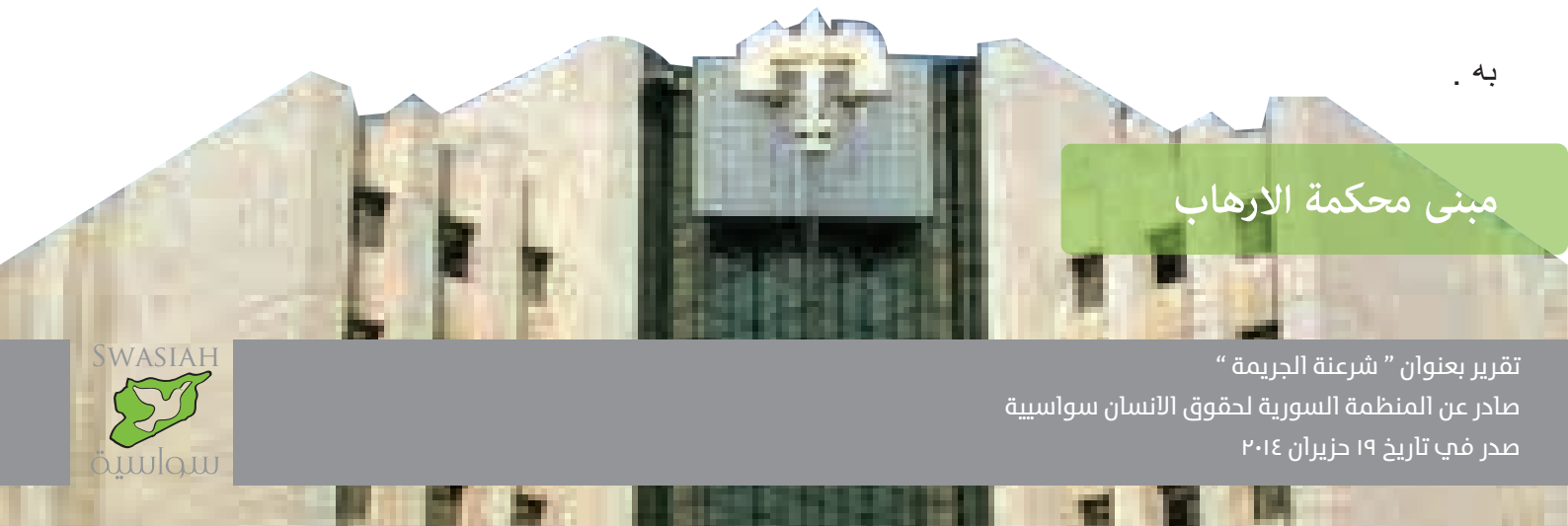
مبنى محكمة الارهاب

الثاني : عسكرة الدولة والمجتمع

فرض بموجبه مغتصبي الحكم في سوريا **" العسكرة على جميع أشكال الحياة العامة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المعاشية وحتى الثقافية و على جميع قطاعات الدولة و أولها النقابات المهنية , المدارس والجامعات , المعامل , الفلاحين وطلبة الجامعات .... الخ . "**

تجلى ذلك واضحا في أعقاب حركة النقابات نهاية السبعينات و التي طالبت بالحريات العامة و حقوق الإنسان والعودة لدولة القانون و المؤسسات فما كان من الأسد الأب إلا أن قمعها بوحشية منقطعة النظير و ألقى بزعماء الحراك النقابي في ذلك الوقت غياهب السجون سنوات طويلة.

و بعدها أقدم النظام السوري مطلع الثمانينات على تعديل جميع القوانين الناظمة للنقابات المهنية و قوانين تنظيم المهن جميعها بحيث تحولت النقابة إلى خلية حزبية أبعد ما تكون عن تحقيق الصالح العام لأعضائها و أصبح جلّ اهتمام القائمين عليها هو تنفيذ الأوامر الأمنية و الأجندات الحزبية البعثية المبنية على تقديس الأسد الأب و من ثم الإبن و إضفاء الطابع الرمزي عليه و ذلك بربطه بمفاهيم أخلاقية كالوطن أو الأب فيقال: القائد الرمز ... سوريا الأسد ... الأب القائد و ذلك منعا من أي انتقاد (للقائد بوصفه مصطلح سياسي) لإرتباطه بمفهوم أخلاقي (كالأب او الرمز أو سوريا) .

و مع الزمن تحولت النقابة في ظل النظام الشمولي إلى مرتع للتعبئة العامة و أصبحت حاضنة لتكريس و تعميم ثقافة عبادة الفرد التي تديرها و تشرف عليها أجهزة المخابرات من خلال الإمساك بزمام تعيين قادة العمل النقابي و ترفيعهم و تقليدهم المناصب المختلفة في الحزب و الدولة على أساس معايير الولاء و البراء.

تساوق ذلك مع عسكرة شبه تامة لوزارات الدولة و دوائرها الحكومية و أجهزتها و ذلك ببث روح النفعية و الانتهازية و

الفساد الممنهج و ربط الوصول للمناصب العامة بالولاء الشخصي للحاكم الفرد المطلق من خلال الاشراف الأمني المباشر على تلك الإدارات.

و لم تسلم أي من قطاعات الدولة بمدارسها و معاملها و فلاحيها و صحفييها و حتى المثقفين و أساتذة الجامعات من سياسات **" العسكرة "** بتكريس مفهوم **" القائد الخالد "** التي شكلت المعيار الأساسي لغض الطرف عن الفساد الممنهج الذي استشرى في مفاصل الدولة و الذي تحول غضن الطرف عنه إلى أداة لكسب الولاء المطلق مما ساهم في نشر قيم الانتهازية و النفعية التي تحولت في مرحلة لاحقة بعد اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ إلى أشكال سلوكية همجية و بربرية منقطعة النظير دفاعا عن المصالح و المكاسب غير المشروعة لتلك الطبقة المنتفعة و التي تجلت في أشنع صورها مع عصابات الشبيحة و الجيش الوطني و غيرها من المليشيات المسلحة شبه الحكومية و التي اكتست صبغة طائفية من خلال سيطرة أبناء الطائفة العلوية عليها و التي اقترفت آلاف المجازر بحق القرى و المدن المنتفضة.

كان المشرف العام على كل تلك الممارسات الوحشية جهاز أمني **" طائفي بإمتياز "** فوق مستوى المسائلة و المحاسبة يشرف و يخطط و ينسق و يعتقل و يعدم و يستغل حاجة البسطاء لا سيما من أبناء الطائفة العلوية و ذلك بعد إقحامهم و بشكل ممنهج و توريطهم أكثر فأكثر بأعمال العنف و الشدة بما يربط مصيرهم بمصير النظام نفسه .

الثالث : الدستور المكرّس للاستبداد

يمكن تلخيص تاريخ سوريا الحديث بأنه صراع ما بين إرادتين :

ا - إرادة الشرعية وحكم القانون : تمثلها طبقة وسطى محترمة في سوريا تمخض عنها لفيف من القادة السياسيين من أبناء الكتلة الوطنية و ما كان يعرف بحزب الشعب و تلك النخبة السياسية كانت قد نهلت العلوم من أهم جامعات العالم المتمدن و

هذه الطبقة من السياسيين هم من أرسى أسس الدولة العصرية المدنية في سوريا من أمثالهم شكري القوتلي و فارس الخوري و خالد العظم و سعد الله الجابري و معروف الدواليبي و عدنان العجلاني و ومصطفى الزرقا و غيرهم الكثير.

كان لهؤلاء عبر التاريخ السوري الحديث دساتير منها دستور ١٩٢٠ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٥٠ و جميع تلك الدساتير كانت قد سنت على يد هيئات منتخبة من عموم الشعب السوري و ليس من لجان معينة كما فعل العسكر لاحقا .

أرسى هؤلاء نظام حكمهم على أساس الشرعية الدستورية و القانونية إلى أن انقلب العسكر عليهم بدعم و مساندة و تمويل غربي .

II - الشرعية الثورية وحكم الفرد : حكم العسكر هو ما أطاح بلشرعية الدستورية و القانونية و أسقط المشروع الوطني و وغيب النخبة المجتمعية وزج بها في غياهب السجون فقد لعبوا على وتر الطائفية و إثاروا النعرات العنصرية و عملوا على توظيف الحقد الطبقي في الانقلاب على الشرعية الدستورية و القانونية وكانت وسائلهم لتحقيق غايتهم الدنيئة هي الدبابة و البسطار العسكري .

و بمجرد اغتصابهم للسلطة بإنقلاب ١٩٦٣ ألغوا الدستور وعملوا بدساتير وقتية آنية كل منها لمدة سنة واحدة فقط تجدد دوريا....و لم يكن في تلك الدساتير أي ذكر لسلطة قضائية أو تشريعية و إنما كانت هناك سلطة واحدة يتولجها ما سمي في ذلك الوقت مجلس قيادة الثورة .....الى ان استتب الأمر لحافظ الأسد عام ١٩٧٠ بعد أن غدر برفاق السلاح و تحول من وزير دفاع إلى الحاكم المطلق لسوريا ... فأصدر دستوره (الذي وصفه بالدائم) لعام ١٩٧٣ تحت حراب العسكر و في ظل حالة الطوارئ المعلنة و الذي صاغته لجنة معينه منه شخصيا ليكون على مقاسه كديكتاتور أبدي لسوريا بمباركة و تأييد غربي استمر على مدى سنوات حكمه وامتد الى إبنه من بعده .

جمع حافظ الأسد في يده جميع سلطات الحكم فهو من يملك الحق في سن القوانين و إصدار التشريعات في جميع الأوقات و

على مجلس الشعب أن يصادق عليها ... وله الحق بفسخ أي قانون يصدر عن مجلس الشعب لا يتوافق مع مصالحه ..... ليس هذا فحسب بل لديه الحق في حل مجلس الشعب بأرادة منفردة منه .... و هو القائد العام للجيش و القوات المسلحة..... وهو رئيس السلطة التنفيذية ... و هو من يعين الحكومة و هو من يحلها ..... و هو الأمين القطري المساعد لحزب البعث القائد للدولة و المجتمع ..... و هو الذي يعين الوزراء و السفراء و أعضاء السلك القضائي .... و هو رئيس مجلس القضاء الأعلى ..... و هو الحاكم الفرد المطلق و كزخرف ديمقراطي مقيت أوجد صيغة ما عرف في ذلك الوقت بالجبهة الوطنية الديمقراطية المؤلفة من عدة أحزاب **" كرتونية "** أو بالأصح **" دكاكين حزبية "** كاريكاتورية تسبح و تمجد بحمد **" القائد الرمز "** و لم يكن مجلس الشعب أكثر من مجلس اراكوزات يتحكم " الأب القائد " بتعيين معظم أعضائه بزعم أنهم مرشحي الجبهة الوطنية الديمقراطية من جهة ... أومن خلال صيغة العمال و الفلاحين الممثلين بأغلبية تتجاوز النصف في مجلس الشعب من جهة أخرى .....و كان المعيار الأوحد للتمثيل في عضوية مجلس الشعب هو الولاء المطلق للقائد الرمز"الأسد الاب" .

و فيما لو ظهرت أصوات نشاز عن جوقة التسبيح و التمجيد بالقائد الخالد فإن مصيرهم السجون و المعتقلات كما حدث مع النائبين **" رياض سيف و مأمون الحمصي "** إبان فترة ربيع دمشق بعد توريث السلطة من الأسد الأب للإبن و بهذا تحولت سوريا على مدى سنوات القهر من حكم العائلة الأسدية إلى مملكة أشباح و هو ما أفضى لثورة الكرامة في سوريا فيما بعد.

تلك هي البنية التي ورثها **" الأسد الإبن "** عن ابيه والتي لولاها لما حلم شخص بإمكانياته بأن يصل لمرتبة أكثر من ممرض فاشل في منطقة نائية.

ولعلمه في قرارة نفسه بهذه الحقيقة فقد تمسك بتركة الدولة الأمنية الطائفية التي خلفها أبوه بالنواجذ والأنياب وهو لا يريد أن يتازل عن أي عنصر منها لأنه يعلم في قرارة نفسه أن وجوده مرتبط بهذه المنظومة لذلك حاول الالتفاف على المطالب

الشعبية بالتغيير من خلال الخداع و اللف و الدوران و الضحك على الذقون و اللحى .

فهاهو ي صدر دستوره الخاص في فبراير ٢٠١٢ و الذي صاغته لجنة معينة من قبله و ضمنه صلاحيات لرئيس الجمهورية أعتى و أشمل و أوسع وأكثر توغلا من الصلاحيات التي ضمنها أبوه لدستور عام ١٩٧٣.

ثم أصدر مجموعته الخاصة من القوانين المكبلة للحريات مثل قانون الارهاب رقم / ١٩ / لعام ٢٠١٢ السيء السيط .... و المرسوم التشريعي رقم / ٢٠ / لعام ٢٠١٢ والذي يسمح بتسريح الموظف و حرمانه من جميع حقوقه في حال اتهامه بالإرهاب .... و القانون / ٣ / لعام ٢٠١٣ و المتضمن تشديد لقانون العقوبات الاقتصادي الذي استخدمه الاسد الاب كأداة للتسلط السياسي و السيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية والذي ما ال ساري المفعول حتى الان ... و المرسوم التشريعي / ٥٩ / لعام ٢٠٠٨ والذي استعمل لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمناطق الثائرة ذات الاغلبية السنية في البلاد .... و كذلك المرسوم التشريعي / ٤٠ / لعام ٢٠١٢ كلا القانونين يستخدم اليوم في ازالة التجمعات السكنية المنتفضة في كل من حمص ومدينة دمشق وما حولها وبعض التجمعات السكنية ذات الاغلبية السنية في الساحل السوري .... والمرسوم التشريعي رقم / ٢٢ / لعام ٢٠١٢ المتضمن إحداث محكمة من أشد المحاكم فتكا بالخصوم السياسيين عبر التاريخ الا وهي محكمة الارهاب .

تلك كانت بعض البصمات التي أضفاها الأسد الإبن على ترسانة القمع التي ورثها عن أبيه و التي حولت سوريا إلى أعتى منظومة قمعية شمولية تخرجت من تحت عباءة النظام السوفيتي السابق لتسبح عكس اتجاه تيار المدنية و الحضارة على مرأى و مسمع و دعم و مساندة غربية غير معلنة و ذلك لسببين :

السبب الاول اسرائيل : التي لا تستطيع تحمل دول ديمقراطية على حدودها لذلك وجدت في حكم القلة بدمشق ضالتها لحرصها على أن تظهر أمام الرأي العام العالمي كواحة للحرية و الديمقراطية وسط صحراء قاحلة من القهر و الهمجية و

THE TIMES
Travel
Solitary and stunning
Greece's Peloponne
Israel says Assad must stay
Islamic extremists' infiltration of opposition prompts rethink in West

الطغيان.

و من تحت الطاولة لعبت اسرائيل دور العراب للنظام الوظيفي السوري عند دوائر صنع القرار الغربي و سوقت له بوصفه الاقدر على مكافحة الاسلام المتطرف السني و قدمته على انه ضرورة حيوية للحفاظ على أمن إسرائيل وأمن المنطقة وكانت المفاوضات والاتصالات الاستخباراتية على قدم وساق ما بين الجانبين في الوقت الذي كان فيه الاسد الابن وحليفه في لبنان يتحفنا في كل يوم بمحاضرة أو خطاب عن المقاومة والممانعة.

السبب الثاني القناعة الغربية : أن النظام الوظيفي في دمشق كان غطاء مناسبا للمرجل الساخن الذي يحترق فيه السوريين .... لأنه محكم الإغلاق بمفاعيل القمع و القهر و التنكيل بما يمنع وصول اللظى إلى عواصمهم.

صحيح أن دعوات و أصوات متفرقة و ضعيفة كانت قد ظهرت لفترات متقطعة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيورك بضرورة **" مقرطة "** المجتمعات العربية و مساعدتها على الخروج من مستنقع العسكرة الذي ترزح فيه بعد أن تبين في اعقاب احداث الحادي عشر من سبتمبر ان هذا الغطاء لم يعد قادرا فيما يبدوا على منع الشظايا من الوصول للعواصم الغربية، إلا أن الدولة الاستخباراتية في العديد من العواصم العربية سرعان ما استعادت زمام مبادرة التعاون الامني الاستخباراتي مع العواصم الغربية بوساطة من المخابرات الاسرائيلية وخاصة في اعقاب احتلال العراق حيث اصبحت عملية الاستثمار الامني في سوريا واضحة المعالم وذلك من خلال الآلية التالية :

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ شرعت أجهزة المخابرات بإعتقال السوريين بدون مبرر قانوني أو سبب واقعي أو حقيقي إما على خلفية لباس الشخص أو هيئتة الخارجية أو شكله أو لحيته أو تعاطفه اللفظي مع الشعب العراقي او لمجر اقتنائه نسخة من كتاب عام ذو صبغة دينية (رياض الصالحين مثلا أو تفسير للقرآن الكريم ... الخ) .

وفي تلك المرحلة كان يتم القاء ألاف المعتقلين في دياجير الظلام بأقبية المخابرات لأشهر طويلة و ربما سنوات و قد ساهم احتلال العراق في تكثيف حجم تلك الاعتقالات حيث اصبحت ممنهجة وواسعة النطاق مع شيوع و انتشار برامج التعاون الأمني الاستخباراتي ما بين المخابرات الغربية و نظيرتها السورية / **كبرنامج الترحيل غير العادي أو برنامج التسليم المباشر و غيرها من البرامج التي لا يتسع المجال للإستفاضة فيها** / .

وبعد أشهر طويلة من الاختفاء القسري و ربما سنوات يحال المعتقلين بالتوالي إلى محكمة أمن الدولة بدمشق بأشكال مخيفة **" لحية كثة و شعر طويل و سحنة مكفهرة و زي مرعب "** جراء العزل و الحرمان ليصار لإستخدامهم كوسائل إيضاح أمام مندوبي السفارات الأجنبية الذين لا يتقنون اللغة العربية و لا يعرفون ما يجري حولهم ولا يفهمون من مجريات المحاكمات سوى بعض العبارات التي كان يحرص رئيس المحكمة على ترددها على مسامعهم مثل : بن لادن ـ القاعدة ـ الزرقاوي ـ أمير ـ الظواهري .... إلخ

و استمرت هذه المهزلة الاستعراضية في غرفة رئيس محكمة أمن الدولة العليا بدمشق سنوات طويلة , نجح خلالها النظام السوري من تلفيق أكذوبة مفادها أن البديل عنه سيكون اسلامي ظلامي متطرف و قد استمرت هذه الاستراتيجية الأمنية منذ عام ٢٠٠١ و حتى تاريخ اندلاع ثورة الكرامة في سوريا من عام ٢٠١١ و بهذا يكون النظام الأمني في سوريا قد استَثمر في ملف الاعتقال السياسي للمرة الأولى .

و بعد المسرحية الهزلية التي كانت تعقد في مكتب رئيس محكمة أمن الدولة بدمشق أمام مندوبي السفارات الغربية كان يتم شحن المعتقلين لغياهب السجون العسكرية ليكابدوا الأدلجة المنظمة على الفكر التكفيري الجهادي السلفي على يد عتات منظّري هذه المدارس من المعتقلين السابقين الذين يتم تسليطهم على النزلاء الجدد في ظروف من القهر و الحرمان و الشقاء

الانساني لا يرقى إليها تصور عقل بشري ليصار فيما بعد لإستخدامهم كوسائل إيضاح أمام أجهزة المخابرات الغربية التي تورطت مع أجهزة المخابرات السورية في برامج أمنية مشتركة لإثبات أن النظام السوري يحارب التطرف والراديكالية الدينية في هذه البقعة المجاورة لإسرائيل .

و ما مجزرة سجن صيدنايا عام ٢٠٠٧ و التي راح ضحيتها أكثر من ثمانين معتقلا إلا أحد فصول تلك المهزلة الانسانية و بهذا كان النظام السوري يستغل ملف المعتقلين الإسلاميين للمرة الثانية على التوالي.

و بعد مرور ثلاث أشهر من اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١ أدرك النظام السوري أنه بمواجهة ثورة شعبية عارمة ..... فأصدر **" الأسد الإبن "** مرسوما بتعيين ثلاث قضاة نيابة بمحكمة أمن الدولة و الذين تلقوا أوامر أمنية بالإنتقال إلى السجون العسكرية لفتح الأبواب أمام الكوادر التي تلقت ما يكفي من عمليات الأدلجة الراديكالية الدينية المتطرفة لتعود إلى حواضنها المدنية و خزاناتها البشرية لتضفي على الثورة السورية الطابع المتطرف بما يمنح النظام السوري عذرا محلا لإقتراف ماشاء و أراد من جرائم إبادة بحق الشعب السوري اليتيم ..... و بهذا يكون النظام السوري قد استغل الضحايا الذين اعتقلهم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ على خلفية مجرد ميول دينية في برامج استثمار أمني كبرى بما يضمن تغيير التوجه الغربي بمقرطة المجتمعات المحلية العربية و المسلمة عموما والحصول على ضوء اخضر دولي لاقتراف اشنع جرائم الابادة الجماعية بحق الشعب السوري اليتيم . في أعقاب اندلاع الثورة السورية بتاريخ ١٥ اذار ٢٠١١ و لا بد من التأكيد هنا أن دوائر الاستخبارات الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعلم يقينا من خلال أرشيفها و تاريخها الاستعماري أن الشعب السوري وسطي و معتدل و حضاري و بعيد عن التطرف أو التزمت الديني، و كانت تدرك أن الاستعراض الهزلي من انتاج واخراج المخابرات على مسرح محكمة أمن الدولة العليا و الذي استمر لأكثر من عشر سنوات لم يكن أكثر من ضحك على الذقون و اللحى أراد من خلاله النظام السوري إيصال رسالة خاطئة

لدوائر صنع القرار الغربي

أن في سوريا تطرف و تكفير و عنف و إرهاب. وأن البديل عن النظام سيكون أسلامي متشدد .

و مع ذلك ارتضت عواصم صنع القرار الدولي على نفسها السير في اللعبة القذرة مع النظام السوري لإستهتارها بعقل الآخر المختلف من جهة و لأنها لا ترى المنطقة العربية إلا من خلال عيون اسرائيل التي كانت تضغط لتبني الأجندات الأمنية للنظام السوري من جهة ..... و عيون أبناء الأقليات التي اعتَورت **البعض منهم** النوازع غير الكريمة فإرتضوا على أنفسهم المشاركة في اقتسام تركة الأكثرية السنية على المستوى السياسي في سوريا.

مع الأسف فإن الكثير من مراكز الأبحاث المأجورة في عواصم صناعة القرار السياسي الدولي لاسيما واشنطن كانت قد أنفقت الملايين و ربما المليارات في أعقاب إعتداءات الحادي عشر من أيلول للخروج بدراسات مغرضة انتهت لنتيجة مفادها أن هناك صراع حضارات قائم على المستوى العالمي منشؤه الأديان و أن المشكلة المحتملة هم العرب السنة.

و ها هي النتائج تتوالى على أرض الواقع ..... فعلى مدى ثلاث سنوات و نصف من القتل الممنهج للشعب السوري و القصف الأعمى بالبراميل الحمقاء و الصواريخ البالستية الذي راح ضحيته ما يقارب المليون سوري ما بين قتيل و جريح و اعتقال أكثر من ستمائة ألف و التهجير القسري لأكثر من نصف السكان و التدمير الشامل لأكثر من نصف البنية التحتية للبلاد نجد :

الأمين العام للأمم المتحدة يضرب الرقم القياسي في عدد المرات التي شعر فيها بالقلق....؟؟

و الرئيس الأمريكي ضرب الرقم القياسي في عدد المرات التي وجم فيها و عبس....؟؟

و وزير الخارجية الروسي ضرب جميع الأرقام القياسية في عدد المرات التي كذب فيها و لفق و دلّس .....؟؟

قادة اليمين المتطرف الاسرائيلي ضربوا جميع الارقام القياسية في عدد مرات التواري و التموية و إخفاء الرأس و هم يدافعون من تحت الطاولة بإستماتة منقطعة النظير عن بشار الأسد و عن نظام حكم القلة بدمشق و يرسمون السيناريوهات الرامية لإستمراره بأي ثمن في إطار سياسات الغموض التي اعتادوا عليها ..

و على الأرض: ضرب النظام السوري الرقم القياسي في الإجرام و التغول على دماء الناس و قصف المدنيين و اقتراف المذابح الجماعية و التجويع الممنهج

و بالنـتـيـجــة

لقد غد العالم أكثر توحشا و بربرية و همجية بعد الثورة السورية و المسؤولية الأخلاقية تتحملها الدول العظمى التي تحتفل على شواطئ النورمندي.

لقد عرّت الثورة السورية منظومة الأمم المتحدة و كشفت النقاب عن فداحة الظلم و القهر الواقع على الشعوب المستضعفة ذلك أنه :

- بعد الثورة السورية أصبح الكذب من قبل الأنظمة المستبدة في المنطقة العربية ممنهجا و بدون خجل أو حياء و دخل على خط الكذب البين المثقف و بعض أعلام الفكر الحر و بعض دعاة حقوق الإنسان كما يحدث الآن في بعض العواصم العربية التي لم تتحمل الديمقراطية و عادت لحكم العسكر.
- بعد الثورة السورية عاد حكم العسكر ذو القبضة الحديدية ليتصدر المشهد السياسي في العديد من العواصم العربية

بدعم و مساندة غربية خوفا من الديمقراطية التي تتذرع عواصم الغرب بحمل لوائها، و مع عودة العسكرة عاد القهر والتنكيل و توسعت الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان لتصبح سيدة الموقف في أكثر من عاصمة عربية حتى أن قتل الالاف من المدنيين في عملية فض إعتصام أصبح مقبولا و مبررا.

- على مدى ثلاث سنوات و نصف من التواطئ الدولي مع النظام السوري أصبح القصف الجوي على المدنيين في المنطقة العربية ثقافة مكرسة و مقبولة من المجتمع الدولي، فقد انتقلت ظاهرة قصف المدنيين بالطائرات الحربية و الصواريخ الموجهة من سوريا إلى العراق و بعدها مصر ثم ليبيا ثم اليمن و صولا للأردن.
- كشفت الثورة السورية و فضحت معالم التحالف الوظيفي غير المعلن ما بين ايران و الولايات المتحدة و فهم العالم سر الاستثمار الغربي للحقد الديني الايراني على كل ما هو عربي و مسلم، فقد فشلت الادارات الامريكية المتعاقبة على حل مشكلة ازمة الثقة رغم برامج تحسين الصورة التي انفقت عليها المليارات .

وبدلا من مصارحة تجلي القلوب لمعالجة اسباب هذا الفشل نراها اليوم تتغول اكثر في الاعتماد على دور وظيفيلدولة دوينية مثل اسرائيل تعتاش على مشاعر الكراهية التاريخية المستمدة من هواجس دينية قائمة في أغوار التاريخ بمواجهة كل ما هو عربي و مسلم من جهة ... و على دولة طائفية مثل إيران فائمة على نظام كراهية وحقد ديني اعمى وعقدة ذنب متضخمة في مواجهة كل ما هو عربي ومسلم من جهة اخرى .

كلا الدولتين (الدينية والطائفية) تعملان على شل ارادة التحرر لدى الشعوب العربية والمسلمة لتمكين حفاة الارض من أمثال بشار الاسد من التحكم بمصائر هذه الشعوب . لقد أصبح واضحاً لكل ذي بصر و بصيرة الارتباط العضوي و المصيري و الوظيفي ما بين الكيانين الدينيين " الملالي و الحاخامات " في مواجهة محيط لا ذنب له إلا أنه عربي و مسلم.

لطفا مشاهدة الفيدو التالي الذي يعرض احد اجتماعات المللالي والحاخامات

ترى المنظمة السورية لحقوق الإنسان أن المنطقة العربية و الاسلامية مقدمة على كارثة محققة بسبب هذا الاصرار الغربي على تسليط الأنظمة الدينية على مصائر شعوب المنطقة التي دمغت بصفة الإرهاب بمفاعيل الدعاية الغربية المغرضة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ حتى بات الارهاب أحد الصفات الملازمة للشخصية العربية و المسلمة و هو ما يتوجب على الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تتلافى نتائجه الكارثية .... و فوراً .

ـ اليوم و بموجب السياسات الغربية الحالية لم يعد مستغربا أن نرى الاسد الابن مع المالكي و روحاني على ظهر بارجة أمريكية أو بريطانية متجهة للخليج في إطار مشروع مشترك للفتك بالمحافظات السنية المنتفضة في العراق وفقا لما صرح به الرئيس الايراني نفسه .

- بعد الثورة السورية عرفنا السبب الحقيقي الكامن وراء العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ و لماذا تم التعامل بهذه الوحشية مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي أعدمته المليشيات الشيعية فجرعيد الأضحى بطريقة يندى لها الجبين ....و لماذا تم تخصيص مليارات الدولارات لتشويه و شيطنة صورته الشخصية دونا عن غيره من الحكام العرب.

- بعد الثورة السورية لم يعد مستغربا تصريحات السفير الروسي في مجلس الأمن **" تشوركين "** وهو يقرع طبول الحرب في أعقاب انتفاضة المحافظات السنية في العراق حينما أخرج من جعبته جميع المصطلحات القانونية التي كانت مدفونة منذ اندلاع الثورة السورية على مدى ثلاث سنوات و نصف من المجازر و حملات الإبادة الجماعية .... فجأة عاد **" تشوركين "** للحديث عن : المجتمع الدولي .... الشرعية الدولية ..... الأنشطة الإرهابية ..... تجفيف منابع الإرهاب.... التوافق الدولي ....إجراءات عاجلة و فورية .....ولاية دولية .... و غيرها من مصطلحات قرع طبول الحرب و التي لا

تخرج إلا إذا كان الاستهداف موجه لمجموعة بشرية معينة أصبح الجميع يعرف ماهيتها العرقية و الدينية.

- الآن أدركنا السبب الحقيقي الكامن وراء حرمان السوريين على مدى ثلاث سنوات و نصف من حقهم في الدفاع عن أنفسهم بمنعهم من الحصول على الصواريخ المحمولة على الكتف القادرة على مواجهة براميل الموت الحمقاء التي تدك حواضنهم السكنية.

- الآن عرفنا السر الكامن وراء عجز مجلس الأمن الدولي عن إصدار مجرد إدانة للنظام السوري على جرائمه التي صادرت حياة مئات الآلاف و شردت الملايين.... أو حتى قرار ملزم يسمح بمرور الطعام للمحاصرين من الأغلبية السنية، و لماذا كانت المساعدات الأممية المرسلة عن طريق الأمم المتحدة توزع على الشبيحة في المناطق العلوية بدلا من مستحقيها في المدن المحاصرة ذات الأغلبية السنية ....

- الآن فهمنا لماذا عجز **" المجتمع الدولي "** عن فتح مجرد ممر آمن واحد لمساعدة طبية أو إغاثية.... أو حتى فرض منطقة عازلة واحدة ـ **ولو صغيرة** ـ تحت سماء سوريا يمنع فيها على النظام السوري قصف المدنيين بالطائرات ثابتة الجناح أوالصواريخ البالستية الموجهة , بذات الوقت الذي يصدر فيه مجلس الأمن قرارا مؤيدا و داعما للحملة العسكرية التي يقودها المالكي على المحافظات السنية المنتفضة في العراق بعد فض اعتصامها بالقوة ، ذلك القرار المهين التي تلاه مع الأسف في مجلس الأمن الدولي مندوب الأردن الأمير زيد بن رعد و كأن الوجود الرمزي للتمثيل الدبلوماسي العربي في مجلس الأمن مخصص لمثل هذه الطقوس الشكلية و البروتوكولية التي ينحر فيها سفراء الدول العربية شعوبهم على مرأى العالم و مسمعه .

الحقيقة التي أصبحت ظاهرة للعيان أن أنظمة الحديد و النار في العالم العربي كانت قد اكتشفت كلمات السر التي تفتح أمامها الأبواب واسعة لأشنع الجرائم بحق شعوبها تحت مقولة " متطرفين ... تكفيريين .... جهاديين ... دواعش ...

قاعديين.... نصره .... وهابيين ..... سلفيين ....إلخ " كما يحدث اليوم في العراق و سوريا في محاولة لتخليد الظلم و الفساد و الاستبداد بإضفاء البعد الطائفي الاقليمي عليه.

ترى المنظمة السورية لحقوق الإنسان أن الدول العظمى التي تتبع استراتيجية فرض الهيمنة أو التسلط الايراني على شعوب المنطقة العربية هي من يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية و التاريخية عما آلت إليه الأمور، فقد سبق لها و ساندت نظام حكم حافظ الأسد نصف قرن من الزمن، و بعدها و بمباركة غربية و بطقوس هزلية ورث الأسد الإبن السلطة عن أبيه.... ليس هذا فحسب بل قبلت الدول الغربية على نفسها الانخراط مع أجهزته الاستخبارية في برامج أمنية مشتركة و هي تعلم عبثيتها و عدم جدواها و كلفتها الانسانية العالية.

و في العراق خلف الاحتلال الامريكي ورائه منظومة قائمة على الظلم و التهميش و تسليط فئة من الشعب العراقي على أخرى، فقد منح الاحتلال نفط الشمال للأكراد مع معظم المناصب العليا في الدولة بالإضافة للحكم الذاتي على ما سمي لاحقا إقليم كردستان العراق .

و في الجنوب منح الاحتلال نفط الجنوب للشيعة مع أهم المناصب التنفيذية في الدولة.... وبالبطع كان هناك سلوكا انتقاميا ثأريا واضح المعالم تجاه العرب السنة الذين تركوا لهم صحراء الرمادي القاحلة كي يرعوا بها أغنامهم ....؟

وهاهي النتائج تتوالى على الأرض فالعرب السنة في سوريا و في العراق مهمشين مستهدفين و هناك تسليط لأصحاب برامج الحقد الطائفي عليهم إعتقادا من قادة النورمندي أن العرب السنة هم الخطر المحتمل على الحضارة الغربية استنادا

للنتائج المغرضة لبعض مراكز الأبحاث و التي خلصت الى ان العرب السنة هم المشكلة .االحادي عشر من أيلول الاجرامية

.

المنظمة السورية لحقوق الإنسان تؤكد و بأعلى الصوت أن ذلك غير صحيح و أن ذلك مناهض لمنظومة حقوق الإنسان ... و أن هذه الطريقة بالتفكير خطيرة و ستجر على المنطقة الويلات و أن على الدول العظمى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد حساباتها و تتحمل مسؤليتها التاريخية تجاه شعوب المنطقة المستهدفة بعيدا عن استراتيجية الثأر و الانتقام.

مازالت المنظمة السورية لحقوق الإنسان تعول على التنوع المجتمعي في العواصم الغربية و التي تضمن وجود حكماء و عقلاء قادرين على تسليط الضوء على ما خفي من جوانب الحقيقة بعيدا عن الآفاقين و تجار الحروب.... تلك الأصوات الشجاعة التي من المفترض أن تدافع عن المصالح القومية العليا لعواصم صنع القرار الغربي لا أن تسير وفقا لأجندات تمييزية مفروضة من يمين متطرف مما سيجر العالم إلى ما لا يحمد عقباه.

كما تطالب المنظمة السورية لحقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني الغربية بتحمل مسؤوليتاتها و ذلك بتسليط الضوء على ماخفي من جوانب الحقيقة مهما كانت قـــاتـــمـــة لحصرها و مواجهتها وعلاج آثارها السمية.

إن مناخ اليأس و الاحباط و القنوت المفروض على الأغلبية من شعوب المنطقة العربية و الاسلامية هو ما يخلق البيئة الحاضنة و المولدة لمشاعر التطرف و التشدد الديني التي تعلو وتيرتها شيئا فشيئا بمفاعيل الاستراتيجيات الغربية التي لا

يجرؤ الكثيرين على تسليط الضوء عليها.

إن دوائر صنع القرار السياسي في الدول العظمى تعلم أن أمثال الأسد الإبن الذي استولى أبوه على السلطة المطلقة في سوريا بينما كان عمره خمس سنوات و لم يعرف في حياته كلها سوى عبارات التفخيم و التضخيم و القداسة في إطارمنظومة شمولية طائفية قائمة على إغتصاب السلطة بالسطوة و الهيمنة .... لا يتنازلون عن السلطة أبدا..... أمثاله إما أن يحكم أو يموت..... دوائر صنع القرار السياسي الغربي تعرف السيكولوجيا النفسية لطغاة الحكم الغصوب بالوراثة ..... و مع ذلك قبلت على نفسها تخدير العالم لمدة ثلاث سنوات و نصف بالفرية المسماة **" مفاوضات جنيف و انتقال السلطة إلى جسم انتقالي و.... إلى ما هنالك من ترهات"**.....

دوائر صنع القرار السياسي الغربي تدرك تماما ماستكون عليه ردات فعل النظام الأمني الحاكم في سوريا إذا ما أراد الشعب السوري أن يكسر إحتكار الأسد للسلطة و تعلم يقينا طبيعة الاجرام الذي سيتمخض عن هذا النظام في هذه الحالة، لأنها تعرف الطبيعة السيكولوجية للأسد الإبن و تتكهن بردات فعله المجنونة فيما لو حاول الشعب السوري تقاسم السلطة معه.

ليس هذا فحسب بل هي على قناعة تامة أن النظام السوري غير قادر على الاصلاح لأنها تتابع بدقة السياق الدرامي الدموي للأحداث منذ تولى بشار الأسد السلطة حتى و الآن مرورا بمرحلة ربيع دمشق ثم إعلان دمشق و صولا لثورة الكرامة في سوريا و مع ذلك كان التدليس و النفاق السياسي على أشده أمام الرأي العام العالمي حينما تذرعت الدول العظمى بأحجية الحل السياسي بذات الوقت الذي كانت تمنع فيه عن السوريين ممارسة حقهم بامتلاك الصواريخ المحمولة على الكتف و التي كان من الممكن لها أن تجنبهم خطر براميل الموت التي راح ضحيتها مئات الآلاف مابين قتيل و جريح بالإضافة لملايين المهجرين.

إن مطابخ السياسة الغربية تعلم يقينا أن الأسد الإبن وريث منظومة قهرية عسكرية طائفية عمرها نصف قرن سياجها ترسانة كاملة من القوانين القمعية الاستبدادية التسلطية المكبلة للحريات .... و سداها و لحمتها دماء السوريين و عذاباتهم و هي راضية كل الرضى عن هذه التركيبة لعدم وجود ما تخسره و هو ما يستشف من الخطابات الأخيرة للرئيس الأميركي و الذي كان يبرر فيه اخفاقاته الخارجية.

لن يغفر التاريخ لصناع القرار السياسي الغربي أنهم نظروا للعرب السنة بوصفهم عدو محتمل .... لن يسامح التاريخ من حَرَم السوريين حقهم بالدفاع المشروع عن النفس تجاه هجمات الطيران الحربي للنظام السوري على حواضنهم السكنية و المدنية .

ستبقى مهزلة المهازل في تاريخ الأمم المتحدة ذلك التواري المقرف للدول العظمى خلف الموقف الروسي وغض الطرف الدولي عن التغول الطائفي الايراني .في الوقت الذي يمنح فيه اليمين المتطرف الاسرائيلي الحق الحصري بإتخاذ القرار فيما يتعلق بمستقبل شعوب المنطقة. الزمن كفيل بكشف ما جرى و حينها لن تنفع العواصم الغربية جميع الحملات الاعلامية للتمويه و التضليل عن الحقيقة المرّة.

خلفيات الموضوع :

على أنقاض المدن المدمرة و تلال جماجم السوريين إحتفل الأسد الإبن بمحاولة إكساء نفسه صفة الشرعية من خلال مسرحية الانتخابية الرئاسية من إخراج و انتاج رؤساء إدارات المخابرات بدمشق و بمشاركة أعداد كبيرة من كومبارس الشبيحة و الجيش الوطني.

كانت جميع المؤشرات السياسية تؤكد أن الأسد سيحاول إعادة انتاج نفسه و منظومته ليستمر في حكم سورية بالحديد و النار وفقا للضوء الأخضر الأمريكي.

تزامنت تلك التلميحات و المؤشرات مع إقرار مجلس الشعب المواد المتعلقة بانتخاب السوريين غير المقيمين على الأراضي السورية، والذين تشملهم المواد من ١٠٥ الى ١١٧. أي المواد التي تخول المواطن السوري الحق بالإقتراع بواسطة جواز سفره العادي والممهور بختم الأمن العام من أي مخرج حدودي سوري.

و قدرت اللجان الانتخابية عدد النازحين إلى دول الجوار، مثل لبنان والأردن وتركيا والعراق، بأكثر من خمسة ملايين نسمة من أصل ٢٢ مليون نسمة. إضافة الى مئات آلاف المطلوبين الذين غادروا البلاد وانتهت فترة صلاحية جوازات سفرهم.

وكان الغرض من إقرار تلك المواد إقصاء المعارضين السياسيين للنظام الذين باتوا في الخيام على خلفية موقفهم السياسي و اقصائهم عن ممارسة حقهم الانتخابي و كان لموقف الدول المتعاطفة مع نظام الأسد، مثل ايران وروسيا والصين أوخم الأثر في نفوس السوريين و شعوب المنطقة بشكل عام، والتي دعمت قرار المشاركة بالمهزلة الانتخابية بطريقة أو بأخرى

إعتقادا منها أنها بذلك تمنح حليفها بدمشق حصانة إضافية يوظفها لتأكيد شرعيته الموهومة .

و في هذا السياق ، نبين أن الكارثة التي تسبب بها الأسد من حيث المبدأ تنزع عنه صفة الشرعية ، فقد قام نظامه على مدى السنوات السابقة من عمر الثورة باعتقال أكثر من ١٦٠٠ الف سوري مازال منهم أكثر من مئتي الف رهن الاعتقال السياسي ، كما أن النظام السوري استعمل السلاح الكيماوي أكثر من ٥٢ مرة و مازال ، إضافة الى استخدامه القنابل العنقودية والفسفورية والحرارية والبراميل المتفجرة وصواريخ سكود البالستية .

وقد عبّر الأسد الإبن أكثر من مرة عن امتنانه لروسيا كونها استخدمت حق النقض (الفيتو) لإلغاء مشروع قرار كان من الممكن أن يُفضي بإحالة ملف سورية الى المحكمة الجنائية الدولية مما أطلق له العنان بضوء أخضر دولي لمزيد من الاقترافات بحق شعبه , كما شكر الوفد الروسي الذي زار دمشق قبل الانتخابات ومنح النظام مساعدة بمبلغ ٢٤٠ مليون يورو. و رغم أن صحيفة «**كومرسانت**» الروسية زعمت بأن المنحة ستخصص لتدابير ومساعدات اجتماعية... إلا أن الوقائع على الأرض أثبتت أن المبلغ كان قد صرف على طباعة صور للأسد و أسرته من أجل الحملة الانتخابية و ما تبقى من المنحة كان قد وزع على قطعان الشبيحة للسفر إلى لبنان و الأردن لإتمام العرض الهزلي الانتخابي هناك.

و وفقا التقرير الأخير الذي نشره صندوق النقد الدولي، فإن سورية فقدت أربعين في المئة من إنتاجها الوطني خلال سنوات محاولة قمع الثورة السورية.

ويقدر التقرير أن الأضرار التي لحقت بالمباني الحكومية والخاصة زادت عن ١٤٤ بليون دولار. في حين وصل الدين العام الى ١٢٦ في المئة من الناتج القومي.

ويشير التقرير أن ما نسبته ٨٠ في المئة من مجموع الشركات الصناعية قد تعرض للأذى والدمار. وكان من نتيجة الحرب تعطيل ٦٠ ألف منشأة صناعية من أصل ١٠٠ ألف على أقل تقدير.

إضافة الى هذه الحقائق، فإن هناك أكثر من ١١ مليون نسمة فقدوا مصادر رزقهم. وكنتيجة لذلك، حصل شرخ خطير في النسيج الاجتماعي بعدما انتقل نصف السكان من منازلهم وأحيائهم الأصلية الى أماكن أخرى، عدا عن أكثر من مليون سوري ما بين قتيل و جريح ومصاب حرب ... و المسؤول الأول و الأخير عن هذه الكارثة الأنسانية التي حلت بالسوريين هو بشار الأسد نفسه الذي تدور حوله هذه المهزلة الانتخابية .

وبالعودة الى التجاوزات الانتخابية التي حصلت، **فقد شهدت مسرحية الانتخابات الرئاسية السورية تجاوزات غريبة عجيبة فاقت حد الخيال، حتى أنها وصلت إلى اقتراع الناخب عشرات المرات دونما حسيب أو رقيب وممارسة كافة أشكال التهديد والوعيد لاسيما ضمن قطاعات الطلاب و الموظفين و المعتقلين، هذا عدا عن الانتخاب عبر برنامج الـ"واتس آب" لأول مرة في تاريخ البشرية، بحسب الصور التي تم تسريبها من مراكز الانتخابات .**

أكد لنا شهود عيان: إن الأمر كان فكاهيا أكثر منه جديا و كأننا في مسرحية فكاهية ، لكنها برائحة الدم والبارود حتى إن

بعض شبيحة النظام أكدوا أمام شاشات التلفزة أنهم صوتوا للأسد عدة مرات و كانوا يتفاخرون بذلك علنا، حتى أنهم لم يخفوا الأمر و هو عيب شكلي كان على إدارة المخابرات العامة أن تتداركه , و الأطرف هو المجاهرة بالإنتخابات بواسطة بعض تطبيقات الهاتف المحمول من خلال إرسال جداول لمفصل الهويات الشخصية لأشخاص منهم الأحياء و منهم الأموات لبعض الناخبين المتواجدين في اللجنة ليقوموا بالتصويت بالنيابة عنهم وتسجيل الأسماء في السجلات الانتخابية .

هذا عدا عن مشاركة الذين لا يحملون الجنسية العربية السورية في المهزلة الانتخابية , فقد فوجئت الأوساط الرياضية السورية بالحكم الدولي الفلسطيني بكرة القدم "عبدالسلام حلاوة" الذي افتخر بصورته و هو يقترع في مركز الانتخابات لصالح بشار الأسد على صفحته على الفيسبوك و الغريب هو المجاهرة بهذه المهزلة .

علما أن دستور الأسد الإبن نفسه كانت قد حصر حق الانتخاب بالسوري فقط و هو ما يمكن أن نعتب به أيضا على إدارة المخابرات العامة على هذه الزلّات غير المسؤولة.

أما عن الطريقة الانتخابية التي تم اعتمادها في هذه المراكز الانتخابية فقد أوردت لنا الطالبة إناس في إحدى الكليات بدمشق ، أنه لم يكن يسمح لها بالدخول للقاعة في ذلك اليوم دون المرور على اللجنة الانتخابية المؤلفة من أعضاء الفرقة الحزبية و على رأسهم بعض عناصر الأمن والشبيحة ، و على الرغم من وجود غرفة سرية إلا أحد من الطلاب لم يجرؤا على مجرد طلب الدخول إليها أثناء الانتخابات ... ثم استطردت إناس بالقول انه و للعلم فأن الرقم في سجل الناخبين هو ذات رقم الظرف الذي توضع به الأصوات و بالتالي فمن الممكن من خلال جدول الناخبين معرفة رقم كل ظرف و ماذا اقترع حتى في حال تجرؤه على أحدعلى انتخاب أي من المرشحين الاخرين , و هي ايضا هفوة أخرى تضاف للمصائب من إدارات المخابرات المشرفة على هذه الانتخابات .

تحدث لنا " فادي " عن التجاوزات التي شهدها يوم الانتخابات فقال إن "بعض زملائي المؤيدين انتخبوا بشار الأسد عشرات المرات ولم يمنعهم أحد و الطريف إنهم لم يخفوا الأمر بل كانوا يتباهون به.

و أضاف " سعيد " شاهدت بأم العين أحد عناصر الجيش الوطني شبه الحكومي " الشبيحة " و أنا أعرفه مسبقا و بالصدفة رأيته في المركز الانتخابي يجلس خلف الصندوق و بإعتبار أن المركز كان جامعي فقد تمكنت من البقاء في المركز لمدة حيث رصدته بأم عيني و هو يتلقى على الهاتف المحمول تطبيقا يتضمن عشرات الصور لهويات شخصية ويقوم بالتصويت بدلا عنها و يسجل مفصل تلك الهويات في السجلات الانتخابية.

ذكرت لنا موظفة في جامعة دمشق و التي كانت قد كلفت باللاشراف على إحدى أعضاء اللجان الانتخابية أن العدد الحقيقي للناخبين في المركز الذي عملت به كان قليلا و لم يتجاوز ثلاثين ناخبا وعند إبلاغنا أحد أعضاء فرع الحزب في الجامعة بهذا العدد، جاءنا التوجيه من قيادة الفرع بقبول التصويت عبر الهاتف المحمول بذريعة أهمية التعاون مع الناس بسبب خوفهم من القذائف .... وهذا ما حدث فأغلقنا باب المركز وبدأنا بنقل بيانات المصوتين المجهولين عبرالهاتف الثابت و التي كانت ترد لأحد أعضاء اللجنة الانتخابية من مصدر مجهول و لأشخاص مجهولين.

يقول عصام ، أن بعض المواقف كانت مضحكة تماما قام بها "شبيحة حلب" قبيل إغلاق صناديق الاقتراع، فقد أرادوا أن يصوروا مقاطع فيديو لعرضها على رؤسائهم في فروع الحزب أو الفروع الأمنية لكنهم كانوا بحاجة إلى جمهور فتوجه بعضهم إلى مراكز إيواء النازحين والفقراء، و كانت هناك وعود خلابة بتوزيع وجبات عشاء تشمل الشاورما و أقراص من الكبة في حال حضورهم الجماعي للمركز و الإدلاء بأصواتهم و بالفعل تمكنوا بهذه الذريعة من تصوير أعداد منهم داخل المركز الانتخابي.

في حين أفاد لنا أبو ضياء و هو كهل في بداية العقد السادس من العمر و أب لمعتقلين من بين اولاده و يعمل موظف من الدرجة الخامسة في أحدى دوائر المصالح العقارية في إحدى المحافظات السورية حيث قال : حذرنا أمنيا من قبل مندوب الأمن السياسي في الدائرة من مغبة الغياب في يوم الانتخابات المشؤوم الذي تسابق فيه أعضاء الفرقة الحزبية في الدائرة للعمل تحت إشراف مندوب الأمن السياسي , و لم يجرؤ أحد من الموظفين على الدخول إلى الغرفة السرية و فقد أدلى الجميع بأصواتهم في مهرجان هستيري أكثر من مرة أمام مندوب المخابرات , و بعد الانتخابات خرجنا أمام الدائرة و اضطررت كغيري من الموظفين للرقص و الدبكة و اصطناع الفرح على أصوات طبول المؤيدين و عند أول

سانحة انسحبت بزعم أني أريد دخول الحمام و ما ان خلوت لنفسي حتى أجهشت في بكاء مرّ.

أبو النور خرج حديثا من سجن دمشق المركزي و قد ذكر لنا أن إدارة السجن و على أصوات الأغاني الممجّدة بالأسد كان يخرجون السجناء سواءا منهم المعتقلين أو المحكومين من الأجنحة بالتوالي و كان المسؤول عن العملية في كل جناح هم مجموعة من يطلق عليهم مساجين السخرة و هم عادة عتاة المجرمين في الجناح و يعملون كمخبرين لإدارة السجن على بقية السجناء و يرتبطون بعلاقات فساد مالي مع الضباط المشرفين على السجن بما يمتعهم بنفوذ داخل السجن و غالبا ما تستعملهم إدارة السجن لنهب الأموال من السجناء و كان هناك طاولة يتم عليها الاقتراع أشرف عليها مجموعة من صغار ضباط الشرطة و كان رئيس الجناح و هو مجرم جنائي خطير ويعمل تحت يده مجموعة مساعدين جميعهم مجموعة مجرمين ذوي الاحكام المغلظة , من يتولى عملية اخذ اصوات المساجين ... كان أحدهم يحمل في يده شفره و يثقب بها أصابع المساجين ليكون الإقتراع بالدم .

و في ختام المهزلة الانتخابية أعلن رئيس البرلمان السوري، محمد جهاد اللحام، فوز بشار الأسد بنسبة ٨٨,٧ ٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة بعد أن ذكر أعداد من شاركوا بالإنتخابات و عدد الأصوات التي حاز عليها المرشحين الكومبارس الآخرين , و من مهازل هذه الانتخابات أن عملية حسابية بسيطة تثبت أن النسبة الصحيحة التي حاز عليها بشار الأسد هي ٩٢,٢ ٪، وذلك بالاعتماد على الأرقام التي تلاها اللحام نفسه.

و لعل ما حدث أن المخابرات السورية التي تشرف على الانتخابات أرادت أن لا تخرج النسبة كما هي العادة قريبة من ١٠٠٪ في ظل الظروف الحالية حيث أودت البراميل في يوم الإنتخابات نفس ضحية معظمهم أطفال.

لذلك أوعزت لمندوبها " اللحام " رئيس مجلس الشعب السوري بأن يتلوا النسبة المعلنة و المتفق عليها و هي ٨٨,٧٪

إعتقادا منهم أنهم بذلك سيكونوا منطقيين أكثر أمام الرأي العام العالمي الذي وجد في الانتخابات الرئاسية السورية نكتة الموسم بإمتياز.

كما ولا يخفى على احد ان الرقم السحري ٨٨,٧ ٪ سبق وتم تداوله بين الجهات الاعلامية قبل انتهاء الاقتراع بيومين و لا نعلم ان كان التطابق بين تصريحات اللحام وتسريبات الجهات الامنية مجرد صدفة هزلية ام استغباء لعقول كل من يقال انهم ناخبين .

كلمة أخيرة للتاريخ :

أن جميع ما أقدم عليه بشار الأسد و حلفائه من الروس و الايرانيين لا تساوي في ميزان الشرعية ثمن الحبر الذي كتبت به نتائج هذه المهزلة الانتخابية.

الجميع بات يعلم الدور الوظيفي الذي يقوم به ما يسمى محور المقاومة والممانعة في خدمة اسرائيل و مع ذلك فعلى السبعة الكبار الذين كانوا مجتمعين في بروكسل أن يعلموا أن بشار الأسد ليس أكثر من مجرم صغير ضد الانسانية و هو في طريقه عاجلا أم آجلا لمزبلة التاريخ .

لطفا مشاهدة الفيديو التالي لطفلة واصرارها المؤثر

و هم إن ارتضوا به و بنظامه ليكون ممثلا في هيئة الأمم المتحدة فإنهم بذلك يوسمون هذه المنظمة الدولية بالعهر و العار التاريخي.

و في مثل هذه الحالة لا مجال للحديث مستقبلا من منتصري الحرب العالمية الثانية عن شرعية دولية و لا عن مجتمع الدولي و لا عن عدالة دولية و لا عن إرهاب دولي و لا حتى عن هيئة أمم متحدة .....أو قانون دولي إنساني .... أو مكافحة للارهاب....أو غيرها من العبارات التي توحي بأن دعاة الحضارة و المدنية يمسكون بزمام القيم الكونية و الحضارية و الانسانية.

الثورة السورية أثبتت للجميع أن السبعة الكبار هم من يشيع الارهاب و يشجع عليه و هم من يتآمر على الشعوب الضعيفة و لا يستحقون في نهاية المطاف إلا الخزي و العار.

دمشق ٢٠١٤/٦/١٩ مجلس الإدارة